

كلمة العدد الخامس والعشرون

تنوع البحث العلمي وتكامل المقاربات في مواجهة التحديات المعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

يصدر العدد الخامس والعشرون من مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ضمن المجلد التاسع، في سنتها الثالثة، مواصلًا رسالته العلمية الرامية إلى ترسیخ البحث الرصين، وتعزيز ثقافة المعرفة المنهجية، والانفتاح على القضايا المعاصرة ذات البعد الأكاديمي والتطبيقي. لقد حرصت هيئة التحرير في هذا العدد على انتقاء بحوث علمية محكمة تقسم بالأصالة والجدة، وتنسج لمتطلبات البحث العلمي الرصين من حيث المنهجية، والدقة التحليلية، والالتزام بالمعايير الأكademie الدولية. وقد تتوّعّت موضوعات البحوث المنشورة لتشمل مجالات متعددة، بما يعكس الطابع البيني للمجلة، ويفكّد انفتاحها على مختلف الحقول العلمية والبحثية.

يصدر هذا العدد مؤكّدًا التزام المجلة المستمر بتعزيز البحث العلمي الرصين، والانفتاح على القضايا القانونية والإدارية والاجتماعية المعاصرة ذات البعد الوطني والدولي، ضمن إطار أكاديمي يراعي أعلى معايير التحكيم العلمي والنزاهة البحثية.

حيث يستهل العدد بدراسة باللغة الإنكليزية للباحث يوسف سلوم حول مأزق مضيق ملما في الاستراتيجية الصينية، والتي ت تعالج الإشكاليات الجيوسياسية لأمن الطاقة، وتبّرّز أبعاد الاستراتيجية المزدوجة لكنّ في مواجهة النفوذ البحري الأميركي، بما يشكّل إضافة نوعية للأبحاث القانونية ذات البعد الدولي والاستراتيجي. ويتسّم بعمق تحليلي ومنهجية واضحة، وينسّب له الجمع بين البعدين القانوني والاستراتيجي في موضوع دولي معاصر. يشكّل إضافة نوعية للأدبيات القانونية ذات الطابع الجيوسياسي، ويعزز حضور المجلة في الأبحاث المنشورة باللغة الإنكليزية.

كما يضم العدد مجموعة متميزة من الدراسات القانونية التي تتناول قضايا راهنة، من أبرزها بحث د. دعد ناصيف القرّي حول التمييز ضد المرأة في التشريع اللبناني في دراسة مقارنة تلامس البعد الحقوقي والتشريعي، ويقدّم توصيات قابلة للأخذ بها تشريعياً، ويعدّ مرجعاً مهماً للباحثين وصنّاع القرار في مجال حقوق المرأة.

وبحث للباحث ماهر أحمد الجنّون المتعلق بالرقابة الوقائية على الصرف لأسباب اقتصادية

في ضوء خطة حماية العمالة (PSE) وحدود جزاء البطلان، بما يعكس تفاعل القانون مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ويتميز بالتحليل الاجتهادي وربط النظرية بالتطبيق، ويشكل إضافة عملية مهمة في مجال قانون العمل والقانون الاقتصادي.

ويُثري العدد أيضًا البحث الذي قدمه الباحث رشيد علي زعبيتر حول الأساس القانوني الإجرائي لمساءلة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية، إلى جانب دراسة د. نبيل محمد قبرصلي التي تناولت جرائم الإعلام في القدر والذم ضمن إطار الرقابة اللاحقة، في مقاربة دقيقة للتوافق بين حرية التعبير والمسؤولية القانونية، ويتميز بالطرح التحليلي والقدرة على الربط بين النص القانوني والتطبيق القضائي، ويعُد مرجعاً مهماً في هذا المجال.

وفي المجال الإداري، يقدم الباحث أسامة الحلباوي دراسة تحليلية حول الإدارة المبتكرة والذكاء الاصطناعي في إدارة المشاريع العمرانية، مسلطًا الضوء على أثر التكنولوجيا الحديثة في كفاءة التسليم واتخاذ القرار. وهو بحث معاصر يواكب التحولات الرقمية في الإدارة، ويتميز بالطرح التطبيقي والتحليل المنهجي. يثير العدد بتوسيع نطاقه خارج الإطار القانوني التقليدي نحو الإدارة والتكنولوجيا.

كما يختتم العدد ببحث اجتماعي ميداني للباحثة هيفاء منير جابر حول فاعلية المراكز التأهيلية في تعزيز التعافي من الإدمان على المخدرات في لبنان، متناولاً الخدمات والتحديات من منظور علم الاجتماع التطبيقي.

وهو بحث اجتماعي تطبيقي ذو بعد إنساني واضح، يتميز باستخدام أدوات ميدانية وتحليل واقعي. يضيف للعدد بعدًا اجتماعيًّا يعكس التزام المجلة بقضايا المجتمع والتنمية. إن هذا النوع المنهجي والموضوعي يعكس رؤية المجلة في الربط بين القانون والإدارة والعلوم الاجتماعية، ويؤكد سعيها إلى أن تكون منصة علمية جامعة تُسهم في إنتاج المعرفة، ودعم الباحثين، وتعزيز الحوار الأكاديمي البناء.

وفي الختام، تقدم هيئة التحرير بجزيل الشكر إلى السادة الباحثين على ثقتهم بالمجلة، وإلى المحكمين الكرام على جهودهم العلمية القيمة، سائدين الله أن يكون هذا العدد إضافة حقيقة للمكتبة العلمية العربية والدولية.

وإذ نؤكد التزام المجلة المستمر بمعايير النزاهة العلمية، والشفافية في التحكيم، والحياد الأكاديمي، فإن هذا العدد يشكل إضافة نوعية إلى رصيد المجلة، وخطوة جديدة في مسارها نحو تعزيز حضورها في قواعد البيانات والفالرس العلمية الإقليمية والدولية، بما يخدم الباحثين والمؤسسات الأكاديمية على حد سواء.

والله ولِي التوفيق،

رئيس التحرير
البروفيسور برهان الدين الخطيب